

محضر جلسة الدورة الاستثنائية الأولى

لسنة 2016

المقدمة:

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات ع33دد لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وتبعا للاستدعاء الموجه إلى كافة أعضاء النيابة الخصوصية بتاريخ 23 أفريل 2016 تحت ع824دد ، عقد المجلس البلدي جلسته الاستثنائية بقاعة الاجتماعات بقصر البلدية برئاسة السيد حسين يعقوب وذلك عملا بأحكام التفويض المصادق عليه بتاريخ 11 أوت 2014 نظرا لتقدم السيد خالد حسين رئيس النيابة الخصوصية بملف انسحاب من النيابة الخصوصية. وقد حضر الجلسة السادة أعضاء النيابة الخصوصية:

1- جواهر التويتي 2 - منجي مختار 3- عماد الحمروني 4- سفيان داي 5- نعمان الجمل 6- عصام الخلفي 7- عادل الحاج يحي 8- كريم الدين كريط. وتغيب يعذر السيد: 9- خالد حسين وذلك لتقدمه بملف انسحاب من النيابة الخصوصية. وتغيب يدون عذر السادة:

10 - بويكر فرح 11- سامي قيزة 12- عبد اللطيف الإمام 13- زياد اليدي 14- حسام بن عمر 15- علي عامر 16- بولياية ثابتي 17- إبراهيم هدوي 18- عادل الجوادي 19- لطفي الربيعي 20- مختار الفلاح 21- طارق رافع 22- عدنان السعداوي 23- نور الدين بن عون.

كما حضر الجلسة السيدة ريم الغريبي مقررة الجلسة والمكلفة بمصلحة شؤون المجلس وبناءا على أن الأعضاء الحاضرين يكونون النصاب القانوني (جلسة ثانية بعد عدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الأولى)، شرع المجلس البلدي في النظر ومناقشة مسألة التوسيع الجزئي لمثال التهيئة العمرانية. افتتح الجلسة السيد حسين يعقوب رئيس النيابة الخصوصية أشغال الجلسة مرحبا بالحاضرين شاكرا إياهم تلبية الدعوة، حيث ثمن دورهم الهام في إنجاح العمل البلدي داعيا إياهم لمواصلة العمل والبدل. ثم تولى بعد ذلك عرض المسألة، والتي لم تحض بالمصادقة.

المسألة: في إطار السعي لتوفير مقار عقاري لاستغلاله للمشاريع التنموية بالجهة وبناءا على ما جاء خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 18 أفريل 2016 بمقر الولاية تحت إشراف السيد والي قايس

وذلك بضم قطعة الأرض الماسحة 241 هكتار ضمن مراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية قايس وتغيير صبغتها من ملك الدولة الغابي إلى ملك الدولة الخاص وعرض هذه المسألة على أنظار المجلس البلدي في دورة استثنائية.

فالمعروض على أنظار المجلس المصادقة على هذه المسألة .

اثر النقاش تم التطرق إلى النقاط التالية:

نظرا وان المجلس البلدي سبق وصادق على مبدأ مراجعة مثال التهيئة الحالي المصادق عليه بالأمر عدد 215 المؤرخ في 26 جانفي 2009 ولا مازالت الدراسة لم تنطلق في انتظار إعداد الوثائق الطبوغرافية والصور الجوية كما أن المراجعة الجزئية أو الكلية لمثال تهيئة عمرانية تستوجب نفس الإجراءات والمراحل طبقا لمجلة التهيئة الترابية والتعمير. ومن ناحية أخرى أفادت السيدة رئيسة مصلحة التهيئة العمرانية بالإدارة الجهوية للتجهيز أنه خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 20 افريل 2016 بإدارة التعمير بوزارة التجهيز تحت إشراف السيدة مديرة التعمير تم مناقشة هذه المسألة حيث أكدت بان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 جوان 2015 اقر إعداد مثال تهيئة تفصيلي لهذا العقار وبأن إجراء مراجعة جزئية من شأنه أن يعرقل من بعد إجراء المراجعة الكلية باعتبار وأن إدارة التعمير لا يمكن أن تساهم في تمويل الدراستين بالتوازي كما أن إدارة مراقبة المصاريف لا يمكن أن تقبل بإجراء المسح الطبوغرافي مرتين لنفس القطعة.

لذا تم الاتفاق على المراجعة الكلية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية قايس مع العلم انه سبق وتمت المصادقة على مبدأ مراجعة هذا الأخير بتاريخ 17 سبتمبر 2013. وفي خاتمة المداولات ختم السيد حسين يعقوب بتحية شكر لكافة الحاضرين لتلبية الدعوة وإثراء الحوار ورفعت الجلسة بعد أن استوفت جدول أعمالها في حدود الساعة منتصف النهار.

ملخص مطابق للأصل

قايس في: 23 افريل 2016

عن رئيس النيابة الخصوصية

حسين يعقوب

